



الجمهورية اللبنانية



شعوب متمكنة
أمم صامدة.

برعاية دولة رئيس مجلس النواب

ورشة عمل حول

دعم تنفيذ إتفاقية الامم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان

مجلس النواب، الخميس، 5 كانون الأول 2013

البرنامج

لمحة مختصرة

برعاية دولة رئيس مجلس النواب يشترك كل من وزارة العدل ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية و"برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) في تنظيم ورشة عمل بعنوان "تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في لبنان" في مجلس النواب بتاريخ 5 كانون الأول 2013. يأتي النشاط في إطار الجهود الوطنية المنصبة على دعم تنفيذ الاتفاقية التي أصبح لبنان دولة طرفاً فيها بتاريخ 22 نيسان 2009، وتسعى إلى إرساء أرضية صلبة لتحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال وصولاً إلى وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية منسقة وفعالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ترسخ مبادئ المشاركة المجتمعية وحكم القانون وحسن الإدارة وتحذ من إهدار المال العام. تستعرض ورشة العمل في جزئها الأول تقدم جهود تنفيذ الاتفاقية في لبنان، ومن ثم تستكشف أفضل السبل لاستكمال المنظومة التشريعية الوطنية في ضوء التحديات القائمة، وتنتهي ببحث أهمية المقاربات القطاعية في مكافحة الفساد مركزة على الجمارك والدوائر العقارية لأهميتهما بالنظر إلى طبيعة الإقتصاد اللبناني ونظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه في إرساء نموذج جيد في إطار هذه الجهود. يشارك في ورشة العمل نواب ووزراء وقضاة ومسؤولون وممثلون من عدة جهات حكومية وغير حكومية، بالإضافة إلى أعضاء الشبكة الوطنية للحق بالمعلومات وخبراء إقليميين ودوليين وممثلين عن دول شريكة وجهات مانحة ومنظمات إقليمية ودولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والمنظمة العالمية للجمارك (WCO).

تستند ورشة العمل إلى النتائج المتحققة والدروس المستفادة من عدة مبادرات سابقة بدأت في تسعينيات القرن الماضي إثر إنتهاء الحرب اللبنانية، ولكنها لم تأخذ شكلاً مؤسسياً متخصصاً، وذلك في إطار التعاون القائم مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" (ACINET) التي يتولى لبنان رئاستها حالياً، ممثلاً بمعالى وزير العدل.¹ ففي نهاية كانون الأول 2011 قام دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ نجيب ميقاتي بإنشاء لجنة وزارية لمكافحة الفساد برئاسته، ولجنة فنية تدعمها برئاسة معالى وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وكلفهما بعدة مهام من شأنها تمكين لبنان من تنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (UNCAC)، وتفعيل إنخراطه في "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد". ومع اكتمال تشكيل اللجنة الفنية في منتصف 2012، بدأت هذه الجهود تكتسب طابعاً عملياً ملموساً وتؤسس لمزيد من الخطوات في هذا المجال، وذلك برغم التحديات الكبيرة التي تواجه لبنان في ظلّ عدم الإستقرار الإقليمي وتراكم العقوبات الناجمة عن إخلالات هيكلية عميقة ومختلفة. وقد عملت اللجنة الفنية على وضع تقريرين هاميين. الأول يحدّد أبرز الفجوات القائمة بين احكام القانون اللبناني والأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية، وتحديداً في فصلها الثالث المعني بتجريم الفساد وإنفاذ القانون وفصلها الرابع المعني بالتعاون الدولي. أما التقرير الثاني فيضع مقترحات محدّدة لاستراتيجية وطنية متخصصة في مجال مكافحة الفساد على ان يستكمل بمزيد من الجهود لصياغة هذه الإستراتيجية بشكل تشاركي موسّع. كما أوصت اللجنة بإيلاء مزيد من الإهتمام للمقاربات القطاعية في مكافحة الفساد، باعتبار ما لها من قدرة على تركيز الجهود والموارد، وتحقيق نتائج ملموسة بشكل أكبر، وحددت قطاعات يمكن البدء فيها كالجمارك والدوائر العقارية.

¹ تضمّ الشبكة في عضويتها 43 وزارة وهيئة من 16 بلداً عربياً، وأعضاء مراقبين من البرازيل وماليزيا، بالإضافة إلى "مجموعة غير حكومية" تجمع أبرز الجهات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال في المنطقة العربية.

بموازاة ذلك، استمر مجلس النواب ومجلس الوزراء في جهودهما المنصّبة على تحديث المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، وإن كان هناك توافق على ان هذه الجهود تحتاج إلى مزيد من التفعيل. ولعل ابرز ما يسجّل خلال الفترة الماضية من إنجازات في هذا المجال هو إحالة اقتراح قانون حق الوصول إلى المعلومات وقانون مكافحة الفساد في القطاع العام إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، وإنهاء لجنة الإدارة والعدل من وضع اقتراح لتعديل قانون "الإثراء غير المشروع"، واقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" وبدء درس مشروع قانون لتفعيل الهيئات الرقابية ومشروع قانون لتفعيل العمل القضائي، فيما قام مجلس الوزراء بإحالة مشروع الصفقات العمومية إلى مجلس النواب ويدرس حالياً مشروع قانون تعارض المصالح. ويذكر هنا أن جمعية برلمانيين لبنانيين ضدّ الفساد والشبكة الوطنية للحق بالمعلومات وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية لعبوا أدواراً هامةً في دعم هذه الجهود.

واكب العمل التشريعي خطوات عمليّة لتفعيل مبدأ مكافحة الفساد، وإن كانت ما تزال تُعدّ محدودةً بشكل عام بالنظر إلى طموحات الحكومة وتطلّعات المواطنين، حيث اتخذت بعض الوزارات مؤخرًا، لا سيّما تلك المنضوية في عضوية اللجنة الوزارية، عدّة خطوات في هذا المجال. فقامت وزارة العدل على سبيل المثال، وبالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى، باعتماد تدابير لترسيخ مبدأ المساءلة داخل القضاء، مما أدى إلى إنزال عقوبات تأديبية بنسبة غير مسبوقّة من القضاة المخالفين، وأسهم في تعزيز الشفافية في تعيين الموظفين القضاة. أما وزارة الداخلية والبلديات فاعتمدت مؤخرًا مدونة سلوك لأعضاء قوى الأمن، وهي بصدد اتخاذ اجراءات عمليّة للتعامل مع بعض قضايا الفساد التي أثّرت في الإعلام مؤخرًا، وإنطلقت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مشروع تعاون مع وزارة المالية يستهدف تحقيق انجازات في مكافحة الفساد على المستوى القطاعي، وذلك بموازاة مجموعة كبيرة من المبادرات التي تقوم بها الوزارة في إطار عملها على تحديث الإدارة اللبنانية وتطويرها. كما لعب الإعلام دورًا هامًا في تسليط الضوء على قضايا فساد محتملة، وكان سببًا في تحفيز ملاحقة بعضها فيما بقي الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في هذا المجال محدودًا مع بعض الاستثناءات القليلة التي انصبّت بمعظمها على مواضيع مساندة العمل التشريعي ومناصرته أو اندرجت في إطار جهود أوسع في مجال الإنتخابات والعمل البلديّ.

وفي هذا الإطار، تسعى ورشة العمل، التي يصادف عقدها قبيل حلول اليوم العالمي لمكافحة الفساد (9 كانون الأول)، الى إيجاد مساحة مشتركة للحوار بين مختلف الأطراف المعنيين بشأن وضع مكافحة الفساد في لبنان وأفق تطويره في ضوء الإلتزامات الدولية واحتياجات المواطنين، فتطرح جلساتها عدد من المواضيع ذات الأولوية وهي تفعيل إتفاقية الأمم المتّحدة، ووضع استراتيجية وطنية منسقة وفعالة لمكافحة الفساد، واستكمال المنظومة التشريعية ذات الصلة، وإطلاق مبادرات قطاعية رائدة تؤسس لمزيد من الجهود الملموسة التي تؤثر إيجابًا في حياة الناس.

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل بواسطة البريد الإلكتروني على العنوان التالي: aciac@undp.org.

الخميس 5 كانون الأول 2013

10.00 – 09.30 التسجيل

12.00 – 10.00 الجلسة الأولى

تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان: الجهود القائمة وآفاق تطويرها

الهدف: تقديم الإطار العام للندوة وأهدافها والنتائج المتوقعة منها، وتمكين المشاركين من التعرف بشكل أفضل على أبرز مستجدات الجهود التي يبذلها لبنان لتنفيذ إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وبحث أفضل السبل لتفعيل هذه الجهود وتوسيعها في إطار استراتيجية وطنية منسّقة وفعّالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ترسخ مبادئ المشاركة المجتمعية وحكم القانون وحسن الإدارة وتحّد من إهدار المال العام.

- **الكلمة الترحيبية**

سعادة النائب ياسين جابر، ممثّل دولة رئيس مجلس النواب

السيد لوكا ريندا، مدير المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

- **الكلمات الرسمية**

معالي النقيب شكيب قرطباوي، وزير العدل، ورئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

معالي الوزير محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، ورئيس اللجنة الفنية الوطنية لمكافحة الفساد

السيد ألان بيفاني، المدير العام لوزارة المالية

- **تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد في لبنان**

القاضي أرليت جريصاتي، مستشار لدى محكمة التمييز، رئيس اللجنة الفرعية المكلفة وضع تقرير التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

- **مقترحات لاستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**

السيد ناصر عسراوي، مدير وحدة التعاون الفني، وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية

- **مناقشة عامة وخلصات**

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

استراحة

12.00 – 12.15

الجلسة الثانية

12.15 – 13.30

استكمال المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد في لبنان: الجهود القائمة و"قانون الحق في الحصول على المعلومات" كدراسة حالة

الهدف: تمكين المشاركين من التعرف بشكل أعمق على أبرز متطلبات الموامة التشريعية بين القانون اللبناني وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأهم ما خلصت إليه الجهود الوطنية في هذا المجال حتى تاريخه، تمهيداً لتحقيق مشاركة أكبر في تعزيز هذه الجهود مستقبلاً، مع التركيز على اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.

تُنظّم هذه الجلسة بالتعاون مع:

هيئة المجتمع المدني للتنسيق البرلماني

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

- **رئيس الجلسة**

سعادة النائب روبيير غانم، رئيس لجنة الإدارة والعدل، مجلس النواب

- **الجهود التشريعية لمكافحة الفساد**

سعادة النائب غسان مخيبر، عضو لجنة الإدارة والعدل، مجلس النواب، ورئيس جمعية "برلمانيين لبنانيين ضد الفساد"، ورئيس الشبكة الوطنية للحق في الوصول إلى المعلومات

- **المعقّبان**

معالي الوزير فادي عبود، وزير السياحة

الدكتور عامر خياط، الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد

- **مناقشة عامة وخلصات**

الجلسة الثالثة

15.00 – 13.45

تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد على المستوى القطاعي: الجمارك والدوائر العقارية

الهدف: إيجاد مساحة مشتركة لتشجيع الحوار المتخصص بين المعنيين بشأن الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز النزاهة في قطاعي الجمارك والدوائر العقارية، وذلك في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة تمهيداً لاتخاذ خطوات عملية للوقاية من الفساد في هذين القطاعين الهامين وقطاعات أخرى مستقبلاً.

الجلسة الفرعية (ب): الدوائر العقارية

الجلسة الفرعية (أ): الجمارك

• رئيس الجلسة

• رئيس الجلسة

المحامي علي بزّو، مستشار معالي وزير
الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الدكتورة رجاء الشريف، مستشارة معالي
وزير المالية

• المتحدثان

• المتحدثان

السيد كوستانتين باليكارسكي، خبير دولي
السيد جورج معراوي، المدير العام للدوائر
العقارية بالإنابة

السيد مراد عرفاوي، مدير التنمية
الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط،
منظمة الجمارك العالمية

• مناقشة عامة وخلصات

السيد بدري ضاهر، المراقب الأول،
المديرية العامة للجمارك

• مناقشة عامة وخلصات

الغداء (المشاركون المسجلون)

15.00

بدعوة من رئيس اللجنة الفنية الوطنية لمكافحة الفساد معالي وزير الدولة لشؤون التنمية
الإدارية الأستاذ محمد فنيش